التقرير الإداري

لعام 2024

مقدمة:

دأبت جميعة المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد" على إصدار تقريرها السنوي، في موعده، والذي تقدم فيه صورة شاملة عن الجمعية، ومعلومات تفصيلية عن حالة الجمعية المؤسساتية، وعن أداء الجمعية وتدخلاتها وما تمكنت من تحقيقه وما لم تتمكن منه وعن القضايا التي واجهتها خلال العام، وعلى التحديات التي تواجهها.

شهد العام 2024 حرب إبادة عرقية عدوانية، والتي بدأت في أكتوبر 2023، شنتها إسرائيل على غزة، ولم تسلم منها الضفة الغربية. في هذه الظروف، استمرت الجمعية في العمل على تنفيذ خطتها وأداء رسالتها، عبر الحفاظ على الحياة المؤسساتية، الحاكمية والإدارية لها، وعبر المضي في تنفيذ برامجها ومشاريعها وتدخلاتها، وعبر السعي لتجنيد الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني بأشكاله المختلفة.

استندت الجمعية في عملها على فعالية حاكميتها، عبر الاجتماعات الدورية لجمعيتها العمومية ولمجلس الإدارة، أصحاب القرار، وعبر القيام بدورهم في توجيه وقيادة الجمعية وفي المتابعة المنتظمة والرقابة على أدائها، وسلامة إدارتها وإجراءات عملها. مع كل التحديات والمخاطر، حرصت الجمعية على الالتزام بالسياقات التنموية، وتنفيذ تدخلاتها ونشاطاتها انطلاقاً من توجهات عملها الاستراتيجية وبما ينسجم مع الاستراتيجيات الوطنية، وبالبناء على دراسة وتحليل الواقع، وما يتضمنه من قضايا ومشاكل، بغض النظر عن معيقات البيئة المحيطة.

التزمت جمعية المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد"، وما زالت، بجاهزيتها المؤسساتية للمسائلة، وتمسكها بأركان النزاهة، من شفافية، ومسائلة ومشاركة. في سياقات وعبر سياسات تضمن العدالة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي، ومناصرة الفئات المهمشة والضعيفة، والحفاظ على البيئة وحمايتها، وتمكين التجمعات المهمشة من الصمود والمضي في تكوين معيشتها وفقاً للنمط المعيشي الذي اختارته.

ومع التغير والتنوع في التدخلات، حافظ المركز على منطلقه الاستراتيجي الوطني، المعزز لصمود المجتمع الفلسطيني، وتوجهاته التنموية. عمل المركز مع المجتمعات المحلية، مع التركيز على النساء والشباب وصغار المزارعين، في إطار من الشراكات القائمة على بناء القدرات والاستثمار بالمقدرات التنموية المتوفرة، وبالتنسيق والتعاون والعمل المشترك مع المؤسسات والأطر التنموية الفلسطينية.

ولمواجهة حرب الإبادة التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي، وما زال، على قطاع غزة، وعدوانها الإجرامي على الضفة الغربية، عمل المركز على تجنيد الدعم والمساندة، بأشكالها المختلفة، السياسية والمادية لأهالنا في قطاع غزة، ولقضيتنا الوطنية الفلسطينية وحقنا في إزالة الاستعمار والاستقلال والعيش بحرية.

حنين أبو فارس

رئيسة مجلس إدارة

المركز العربي للتطوير الزراعي

"أكاد"

الوضع العام خلال 2024:

حمل العام 2024 للفلسطينيين معاناة وتحديات غير مسبوقة بفعل حرب الإبادة الإسرائيلية التي استهدفت قطاع غزة بشكل خاص، وأدت إلى دمار شامل في الأرواح والبنية التحتية والاقتصاد، وسط تغييب تام للقانون الدولي الإنساني– وفقاً للبنك الدولي ومعهد الدراسات الاستراتيجية (ماس)[1]–، لم يشهد العالم في تاريخه المعاصر هذا الحجم من العنف والدمار.

الحرب الحالية جاءت لتقضي على ما تبقى من اقتصاد غزة، الذي كان يعاني مسبقاً من حصار طويل الأمد وآثار حروب متكررة في 2006، 2008، و2014. وقد خسر القطاع ما تبقى من رأس ماله بنسبة 85% بعد عدوان 2014، وتراجعت مساهمته في الناتج المحلي من 33% عام 2006 إلى 17% في 2022، بينما تجاوزت البطالة حاجز 50%. وفاقمت الحرب هذا الانهيار، وأسفرت عن استشهاد أكثر من 50 ألف فلسطيني، من بينهم أكثر من 17 ألف طفل، وثلثا الضحايا من النساء والأطفال. كما أُعلن عن فقدان نحو 10 آلاف شخص وإصابة ما لا يقل عن 130 ألفاً بجروح، إضافة إلى الوفيات الناتجة عن المرض والجوع وغياب الرعاية الطبية، وتحولت آلاف العائلات إلى أيتام بعد فقدان ذويهم، بينما شُرِّد أكثر من 80% من سكان القطاع، ودُفع 90% منهم للاعتماد على المساعدات. دُمّرت أكثر من 87% من المباني والمنشآت، ما شكّل انهياراً شبه كلي للبيئة العمرانية.

في الضفة الغربية، تنوعت الانتهاكات الإسرائيلية من اجتياحات واعتقالات إلى فرض قيود على الحركة والتجارة، وحرمان العمال من الوصول لسوق العمل، وتهجير سكان المخيمات، مما وضع الاقتصاد الفلسطيني على حافة الانهيار. أثرت هذه الظروف على كل القطاعات، بما في ذلك التمويل والاستثمار.

أما القدس، فتعيش عزلة اقتصادية خانقة بعد فصلها الكامل عن اقتصاد الضفة، وتضييق روابطها الخارجية، وقد انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي إلى أقل من 7%.

تشير تقديرات البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى أن إجمالي الأضرار المادية حتى أكتوبر 2024 بلغت نحو 29.8 مليار دولار[2]، أي ما يقارب ضعف الناتج المحلي الفلسطيني السنوي. دُمّرت 70% من المباني و90% من الوحدات السكنية، وتوزعت الخسائر على قطاع الإسكان بنسبة 53%، تلاه قطاع التجارة والصناعة بنسبة 20%، ثم قطاعات البنية التحتية كالمياه والصحة بنسبة 15%. قُدّرت الخسائر الاقتصادية والاجتماعية بـ 19.1 مليار دولار، بينما بلغت احتياجات إعادة الإعمار 53.2 مليار دولار، منها نحو 20 مليار دولار على المدى القصير.

[1] ماس: الاقتصاد السياسي للهوية القومية والاستقلال والتنمية الفلسطينية في اعقاب الحرب، آذار 2025.

[2] https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-263-gaza-strip

أما القطاع الزراعي، فقد تضرر بشكل بالغ بفعل استهداف ممنهج طال الأراضي الزراعية والبيوت البلاستيكية وخزانات المياه ومحطات الطاقة، مما أدى إلى توقف الإنتاج وخلق مجاعة مقصودة. تشير تقديرات الفاو وبرنامج UNOSAT إلى أن 67.6% من الأراضي الزراعية في غزة قد دُمرت، ما يعني خروج 101,830 دونماً من أصل 150,530 دونماً عن الخدمة، خصوصاً في شمال غزة ومدينة غزة، حيث تجاوزت نسبة الدمار في بعض المناطق 85%. كما دُمّرت مئات المزارع والمنشآت الزراعية، ومصادر المياه والري، ومحطة معالجة المياه العادمة، ومرافق توليد الطاقة الشمسية. دُمّر أيضاً قطاع صيد الأسماك بالكامل. استُخدمت الحرب كأداة مباشرة لاستهداف المجتمعات الريفية ومصادرة مصادر رزقها، ما جعل استمرارية الحياة فيها شبه مستحيلة.

في الضفة الغربية، وإن كانت أشكال الاستهداف مختلفة، إلا أن السياسات الإسرائيلية عبر الحواجز العسكرية التي يتراوح عددها بين 778 و900 حاجز، والاعتداءات المتكررة من قبل المستوطنين والجيش، حرمت آلاف المزارعين من الوصول لأراضيهم، وأدت إلى عدم جمع ربع محصول الزيتون هذا العام، ومنعت مربي الأغنام من استخدام المراعي التقليدية. كما دُفعت التجمعات البدوية للرحيل القسري. يهدف هذا كله إلى تقليص فرص بقاء الفلسطينيين على أرضهم ودفعهم للهجرة، بالتوازي مع توسيع رقعة الاستيطان وضم الأراضي. يؤدي ذلك إلى تدهور الأمن الغذائي وزيادة معدلات البطالة والفقر، وسط عجز مالي متزايد لدى السلطة الفلسطينية التي تعاني من تأخر في دفع الرواتب ونقص التمويل، مما يحد من قدرتها على مواجهة الأزمة.

ومع استمرار الحرب لما يزيد عن 15 شهراً، يتضح أن الهدف الرئيسي هو التهجير القسري والتطهير العرقي. يتطلب التصدي لهذا الواقع حشداً وطنياً ودولياً فاعلاً لوقف العدوان وتعزيز صمود الفلسطينيين. في المقابل، تعرّض العمل الأهلي الفلسطيني لتضييقات غير مسبوقة، تمثلت في تقليص التمويل الخارجي، ومنع المؤسسات الدولية من العمل، واعتقال العاملين في المنظمات الوطنية، واقتحام مقراتهم. ورغم ذلك، فإن تعزيز صمود المجتمعات الريفية، وبناء قدرات الشباب والنساء، وتوسيع الشمول المالي، تبقى من أولويات المرحلة المقبلة. يتطلب ذلك دعماً للعمل التعاوني والاجتماعي الذي يدمج مبادئ العدالة الاجتماعية والنوع الاجتماعي، ويعزز البيئة الاقتصادية والإنسانية للمجتمعات المهمشة.

الوضع الإداري

حاكمية المؤسسة:

خلال عام 2024، حرص مجلس الإدارة على الالتزام بعقد اجتماعاته الدورية، حيث تم عقد خمسة اجتماعات منتظمة. كما عقدت الهيئة العامة للمركز اجتماعين اثنين خلال العام، تم خلالهما المصادقة على التقارير الإدارية والمالية لعام 2023، كما تمت المصادقة بالإجماع على قبول عضوية ثلاثة أعضاء جدد من ذوي الخبرة في مجال العمل التنموي، ليصبح العدد الإجمالي لأعضاء الهيئة العامة 30 عضواً/ عضوة.

القدرات الإدارية:

بلغ عدد الموظفين في نهاية عام 2024 (14) موظفاً، 8 إناث و 6 ذكور، 12 موظف/ ة يعملون بعقود عمل كاملة، و 2 موظف/ ة بعقود عمل جزئية.

من خلال الدورات التدريبية وبرامج تطوير الكفاءة والمهارات لموظفات وموظفي المركز، شارك 3 موظف/ ة في برامج تدريبية، كان من أبرزها برنامج "تدريب المدربين" وفق منهجية منظمة العمل الدولية، حيث حصل أحدهم على شهادة تأهيل كمدرب مدربين، فيما حصل اثنان آخران على شهادة مدرب معتمد.

النظم والإجراءات:

استمر المركز خلال عام 2024 بالعمل وفق النظم والإجراءات المعتمدة سابقاً، دون إجراء أي تحديثات جوهرية عليها. وتم الالتزام بتطبيق السياسات الإدارية والمالية القائمة بما يضمن استمرارية العمل وفق المعايير المؤسسية المتبعة، مع المحافظة على سير العمليات التشغيلية بشكل منظم وفعّال.

عضوية المركز في الشبكات والائتلافات:

- شبكة المنظمات البيئية– أصدقاء الأرض فلسطين.
- شبكة المنظمات الأهلية.
- شبكة التحالف الدولي للأرض ILC.
- شبكة الحقوق من أجل الأرض والسكن.
- قطاع الأمن الغذائي.(FSS)
- شبكة PSEA للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي.
- ائتلاف العمل التعاوني.
- شراكة الابتكار المتوسطية.

الوضع المالي

الوضع المالي لعام 2024:

الوضع المالي للمركز للعام 2024 مرفق في تقرير مدقق الحسابات الخارجي، وتشير البيانات إلى أن هناك تراجع ملحوظ في قيمة التبرعات المستحقة القبض، من 638 ألف دولار إلى 271 ألف دولار، مما انعكس على الموجودات المتداولة إذ تراجعت من 952 ألف إلى 613 ألف دولار، في الوقت الذي زادت فيه الموجودات غير المتداولة لتصل إلى 3100 ألف دولار، وذلك بفعل شراء حصة بنك الاستثمار الأوروبي في شركة أكاد بقيمة 100 ألف دولار.

بلغت صافي الموجودات مع نهاية 2024 3 مليون و 678 ألف دولار بعد أن كانت 3 مليون و 943 ألف دولار في نهاية 2023. وذلك بفعل تخصيص ما يصل إلى 296 ألف دولار في شركة أكاد لتغطية القروض المتعثرة.

وبلغ إجمالي الإيرادات للعام 2024 453 ألف دولار وهو أقل بعض الشيء عن إيرادات 2023 التي بلغت 366 ألف دولار.

كان إجمالي المصاريف في العام 2024 421 ألف دولار، مما يزيد عن العام 2023 حيث بلغت 362 ألف دولار.

الموازنة المتوقعة لعام 2025:

أولاً: الإيرادات المتوقعة للرواتب، والمصاريف الإدارية (لا يشمل تكاليف نشاطات المشاريع):

المصدر	المبلغ (دولار)	
ترابط	4000	**Taraboot expected**
أوكسفام	105,260	**Oxfam**
إينابيل	5,360.37	**Enabel**
عوائد أخرى (أجرة مكتب)	4,800	**Other Revenue (Rent)**
الصندوق الاجتماعي (دعم موظفي غزة)	13,653.75	**Social fund**
محفظة غزة	24,999.96	**Gaza portfolio**
كوسبي	11,520	**COSPE**
أكلي بلدي	16,863.6	**Akli Baladi Expected**
أكتيد	17,350	**ACTED**
المجموع المتوقع	**203,807.68**	**Expected Total Revenue**

ثانياً: الرواتب المتوقعة:

Expected Total Salaries (إجمالي)	$152,107.79

ثالثاً: المصاريف التشغيلية والإدارية المتوقعة خارج نطاق المشاريع:

القيمة (دولار)	نوع المصروف	مغطى أم لا
2,400	Communication expense تكاليف اتصالات	**لا**
4,800	Gaza office rent أجرة مكتب غزة	**نعم من المشاريع ومحفظة غزة**
3,960	Employee insurance تأمين الموظفين	**لا**
5,040	Audit fees اتعاب تدقيق	**لا**
960	Office supplies and hospitality احتياجات مكتبية	**لا**
240	Transportation مواصلات	**لا**
2,016	Accounting and Payroll Software برامج الرواتب والمحاسبة	**نعم من المشاريع**
600	Office Phone هاتف المكتب	**نعم من المشاريع**
1,650	Stationary expense قرطاسية	**نعم من المشاريع**
1,920	Cleaning expense تنظيف المكتب	**نعم من المشاريع**
19,000	Office rent (Ramallah) أجرة مكتب رام الله	**نعم من مشروع ابتكار**
360	Bank charge عمولات بنكية	**50% من المشاريع**
42,946.00	**Expected total admin expense إجمالي التكاليف الإدارية المتوقعة**	

الوضع التشغيلي
البرامج والمشاريع

1. **مشروع دعم الأسر الأكثر هشاشة في شمال قطاع غزة:**

في نهاية عام 2024، تم توقيع اتفاقية مع مؤسسة ACTED لتنفيذ مشروع دعم نقدي يستهدف العائلات المهمشة في محافظات شمال قطاع غزة. ويهدف المشروع إلى تقديم مساعدة مالية مباشرة لـ185 عائلة، سيتم اختيارها وفقاً لقوائم وزارة الشؤون الاجتماعية واللجان التخصصية المعتمدة في مشاريع مماثلة. وستتلقى كل عائلة دفعة نقدية بقيمة 1,000 شيكل.

هذا المشروع سينفذ خلال عام 2025 بالشراكة مع مؤسسة ACTED وبتمويل من OCHA، وسيتم البدء في تنفيذ نشاطاته من تاريخ 2024/11/18 ولغاية 2025/7/17، وبميزانية تبلغ 72,000 دولار أمريكي.

2. **مشروع "أخضر وعادل":**

تم توقيع اتفاقية تعاون مع مؤسسة "كوسبي" الإيطالية لتنفيذ مشروع "أخضر وعادل"، والذي يهدف إلى تعزيز قدرات المزارعين من خلال أنشطة مرتبطة بالمدارس الحقلية وتطوير مهاراتهم في مجالات زراعية جديدة ومتنوعة.

ويتضمن المشروع تشكيل مجموعات من المهندسين والمهندسات الزراعيين، وتدريبهم على مبادئ وأساليب المدارس الحقلية الزراعية، تمهيداً لاختيار منتجات زراعية محددة للعمل عليها مع مجموعات من المزارعين الراغبين في تطوير مهاراتهم. وسيتم تطبيق هذه المهارات من خلال تدريبات عملية ميدانية ضمن إطار علمي ومنهجي.

مدة المشروع مبدئيا 12 شهراً وجاري العمل على تمديده بسبب التأخر في البداية وتوقيع الاتفاقيات، وبميزانية تبلغ 24,060 يورو.

3. **مشروع "ابتكار" للتغيير الاجتماعي:**

استكمالاً للنشاطات والتدريبات التي انطلقت في عام 2023، واصل المركز تنفيذ برامجه التدريبية الخاصة في المشروع خلال عام 2024، والتي شملت ما يلي:

- **تدريب 228 من الرياديين والرياديات**، بنسبة مشاركة نسائية بلغت 50%، حيث تم تنفيذ التدريبات في ثمانية مواقع ضمن محافظات: رام الله والبيرة، القدس، نابلس، طولكرم، جنين، وطوباس.
- **تدريب 122 من قيادات 52 جمعية تعاونية** موزعة على محافظات: رام الله، جنين، طولكرم، القدس، طوباس، نابلس، وأريحا.

- **مساعدة الجمعيات التعاونية في إعداد خطط عمل**، حيث قامت 37 جمعية بوضع خطط تفصيلية للتنافس على منح مقدمة ضمن المشروع. وقد تم حتى الآن اختيار 16 مشروعاً تعاونياً، وتم تخصيص منح تتراوح قيمتها بين 4,500 و9,000 يورو، تبعاً لحجم كل مشروع وطبيعته.

وضمن إطار مشروع "ابتكار"، شارك موظفو المركز في زيارتين للدعوة والضغط والمناصرة إلى إيطاليا خلال شهري تموز وتشرين الأول من عام 2024، حيث شاركوا في فعاليات ونشاطات تم تنظيمها من قبل بنك إتيكا، وبلدية بولزانو، ومؤسسة "أوكسفام.

يذكر أن مشروع "ابتكار" للتغيير الاجتماعي "فرص التنمية الشاملة من أجل صمود المجتمعات الريفية الفلسطينية في عصر ما بعد كوفيد" ممول من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، ويتم تنفيذه مع مؤسسة أوكسفام، وشركة أكاد للتمويل والتنمية، وشركة ريف للتمويل، بالإضافة إلى عدد من الشركاء الإيطاليين: بنك "ايتكا"، مؤسسة كوسبي، مقاطعة بولزانو، وبالشراكة مع وزارة الزراعة الفلسطينية وهيئة العمل التعاوني، المشروع مدته 3 سنوات وبميزانية تبلغ 330,130 يورو.

4. الانتقال من الإغاثة إلى سبل العيش المستدامة– التسريع في خلق فرص عمل في الزراعة والأعمال الزراعية:

خلال عام 2024، وضمن نشاطات المشروع، تم تنفيذ سلسلة من التدريبات والأنشطة التي استهدفت فئة الشباب من منطقتي المشاريق والشعراوية، وشملت ما يلي:

- تدريب 68 شاباً وشابة تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً (30 شاباً و38 شابة) على المهارات الحياتية، بالإضافة إلى مهارات تطوير المشاريع وإدارتها من النواحي الفنية والمالية.
- عمل المشاركون على إعداد خطط عمل لمشاريعهم الريادية، وتنافسوا على المنح الفردية التي يوفرها المشروع. وقد تم اختيار 22 مشروعاً رياديا وذو بُعد بيئي (9 من المشاريق، 13 من الشعراوية)، تضمنت مشاريع متنوعة مثل: الزراعة النباتية: زراعة العكوب، الزعتر، وأعلاف البونيكام، والزراعة الحيوانية: الاستزراع السمكي، إنتاج البيض البلدي، صناعة الجبنة والزبدة، وتربية الأغنام.

أصحاب هذه المشاريع هم 9 شابة و13 شاباً، من بينهم اثنين من الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم تخصيص منحة بقيمة 5,000 يورو لكل مشروع، والمشاريع حالياً في مرحلة التنفيذ تحت إشراف مباشر من موجه ومرشد التدريب.

- تدريب 35 عضواً شاباً وشابة من الجمعيات التعاونية ومجموعات التضامن على مبادئ العمل التعاوني، وتم تشكيل مجموعات منظمة عقب التدريب.
- قدمت جميع المجموعات خطط عمل لمشاريعها وتنافست على المنح الجماعية، حيث تم اختيار 5 مشاريع جماعية (2 من

المشاريق، 3 من الشعراوية) للاستفادة من منحة بقيمة 10,000 دولار لكل مجموعة. وتتكون هذه المجموعات من 24 عضواً (6 شابة و18 شاباً).

وتشمل المشاريع المختارة أنشطة زراعية نباتية مثل زراعة الزعتر، وأخرى زراعية حيوانية مثل الاستزراع السمكي، وجميعها ذات بُعد بيئي واضح.

5. مشروع دعم الأسر الأكثر هشاشة في محافظتي خانيونس والمنطقة الوسطى في قطاع غزة:

تم الانتهاء من كافة نشاطات المشروع، حيث جرى توزيع أربع دفعات مالية للمستفيدين من خلال نقاط صرف PalPay، وذلك لكل واحدة من العائلات المستهدفة، والبالغ عددها 71 عائلة من المناطق الوسطى، والتي تم اختيارها قبل اندلاع الحرب نظراً لظروفها الاجتماعية الصعبة.

كما تم تقديم جميع التقارير المالية والفنية المطلوبة إلى مؤسسة أكتيد، ويجري حالياً انتظار انتهاء عملية التدقيق وتحويل الدفعة النهائية المخصصة للمركز.

6. مشروع تعزيز بيئة مواتية للمشاريع المستدامة وفرص العمل اللائق للنساء والشباب في القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة- محافظة الأغوار الشمالية وأريحا:

تم الانتهاء من تنفيذ كافة نشاطات المشروع بنجاح، وشملت الإنجازات التالية:

- تدريب 57 شاباً وشابة من مناطق الأغوار الشمالية وأريحا على برنامجي GYB (ابدأ مشروعك) وSYB (طور مشروعك) لتعزيز قدراتهم في ريادة الأعمال.
- تأهيل وتدريب 9 منسقين من المؤسسات الشريكة (اتحاد لجان العمل الزراعي، مركز أبحاث الأراضي، اتحاد المزارعين الفلسطينيين، والمركز العربي للتطوير الزراعي) على التدريب في موضوع "ابدأ مشروعك الإنتاجي" (IYP) ، حيث حصلوا على شهادات تدريب معتمدة من منظمة العمل الدولية (ILO) ، من بينهم اثنان من موظفي المركز، وأصبحوا مدربين معتمدين في هذا المجال.

- قام هؤلاء المدربون التسعة بتدريب نحو 59 من أصحاب المشاريع على كيفية تطوير مشاريعهم، كجزء من متطلبات الحصول على شهاداتهم الرسمية.
- ثلاثة من المدربين- من ضمنهم موظف من المركز- استوفوا كافة الشروط للحصول على شهادة Certified Master Trainers من ILO، ليصبحوا أول مدربين معتمدين في فلسطين في مجال "خلق فكرة مشروع وكيف تبدأ مشروعك الإنتاجي".
- تم تطوير إطار عمل لبرنامج الإرشاد المحلي، وتدريب 10 من الخبراء المحليين على تقديم الإرشاد لأقرانهم في قطاعي العسل والثروة الحيوانية، بهدف تعزيز تبادل المعرفة والخبرات ضمن المجتمع المحلي.
- تم اختيار مشروعين من المشاركين في تدريب IYP ليتم تسليط الضوء عليهما كـ قصص نجاح في Annual SIYB Update- Updates and Success Stories from the SIYB program in 2024 Palestine، لما أظهروه من تميز في الفكرة والتنفيذ والأثر المجتمعي.

ونُشرت القصتان على الموقع الرسمي لمنظمة العمل الدولية، حيث تم تسليط الضوء على قصتي النجاح لـ: الريادية هيا سعيد في "مشروع السمسمية"، والريادي عامر فقها في "مشروع زراعة الأناناس".

رابط قصة نجاح المشروع

رابط قصة نجاح المشروع

7. مشروع ترابط– مروج جيوس– قلقيلية:

تم الانتهاء من توريد وتركيب السياج الزراعي في منطقة مروج جيوس، حيث استفادت منه ثلاث مجموعات من المزارعين تضم 18 مزارعاً. وفي إطار تعزيز البنية التنظيمية والقدرات الإدارية، تم العمل على استخراج شهادة تسجيل لتعاونية مروج جيوس العاملة في المناطق الواقعة خلف الجدار، كما تم تجهيز وتأثيث مقر الجمعية التعاونية الجديدة بهدف دعم قدراتها البرامجية وتحسين جودة

الخدمات المقدمة لأعضائها. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد وتسجيل الشعار والعلامة التجارية الخاصة بـ "الكارة"، التي تمثل المزارعين والجمعية التعاونية العاملة خلف الجدار، ما يعزز الهوية التسويقية للمنتجات. ولغايات الترويج والتسويق، تم تطوير خطة تسويق شاملة، شملت إنشاء صفحة خاصة بالتعاونية على منصة فيسبوك وعرض محتوى ترويجي وفيديوهات تعريفية بـ "الكارة"، كما تم تنظيم معرضين لمنتجات المزارعين، الأول في مدينة نابلس والثاني في رام الله، وذلك بهدف دعم المنتجات الزراعية المحلية وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق.

قائمة المشاريع المنفذة خلال عام 2024

اسم المشروع	الممول	مصروفات $
مشروع دعم الأسر الأكثر هشاشة في شمال قطاع غزة	مؤسسة أكتيد (ACTED)	**1,975**
مشروع "ابتكار" للتغيير الاجتماعي:	التعاون الإيطالي من خلال مؤسسة أوكسفام	**164,941**
الانتقال من الإغاثة إلى سبل العيش المستدامة– التسريع في خلق فرص عمل في الزراعة والأعمال الزراعية	الاتحاد الأوروبي من خلال إينابيل	**69,798**
مشروع دعم الأسر الأكثر هشاشة في محافظتي خانيونس والمنطقة الوسطى في قطاع غزة	مؤسسة أكتيد (ACTED)	**29,548**
مشروع تعزيز بيئة مواتية للمشاريع المستدامة وفرص العمل اللائق للنساء والشباب في القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة– محافظة الأغوار الشمالية وأريحا:	منظمة العمل الدولية	**48,485**
مشروع ترابط– مروج جيوس– قلقيلية:	برنامج الأمم المتحدة (UNDP) من خلال مركز معاً	**68,950**
مجموع قيمة المشاريع والمنح والاتفاقيات المنفذة خلال عام 2024		**381,722**

شركة أكاد للتمويل والتنمية

تأثرت شركة أكاد للتمويل والتنمية، كباقي شركات قطاع التمويل الصغير الفلسطيني، سلباً وبشكل ملموس بحرب الإبادة التي بدأت في تشرين أول (أكتوبر) 2023 وما تبعها من أزمات. وعلى مدار عام 2024، واجهت أكاد تحديات كبيرة، واستجابة لذلك، تبنّت عدداً من السياسات الموائمة، كان أبرزها تأجيل أقساط القروض وفقاً للتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، كما طورت أكاد استراتيجيات تحصيل مستهدفة ركّزت على العملاء في المناطق الأقل تضرراً، بهدف الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية.

وقد أثرت هذه الإجراءات بشكل مباشر على عدد من المؤشرات الرئيسية للمحفظة، بما في ذلك حجم المحفظة، وعدد القروض النشطة، ونسبة المحفظة المعرضة للخطر لأكثر من 30 يوماً وزيادة في مستويات المخصصات.

وتم اعتماد السياسات التالية:

1. **الاستمرار في تجميد صرف القروض** نظراً لارتفاع مستوى المخاطر وشح السيولة، حيث تم خلال عام 2024 صرف 18 قرضاً فقط بقيمة إجمالية بلغت 133 ألف دولار، مقارنة بصرف 1,148 قرضاً بقيمة 7.3 مليون دولار في العام السابق، كانت الغالبية العظمى منها قبل اندلاع الحرب في 7 أكتوبر.
2. **إعادة هيكلة وتأجيل دفعات القروض** على نطاق واسع، حيث بلغت نسبة القروض المعاد هيكلتها حتى نهاية عام 2024 حوالي 79% من إجمالي القروض النشطة، مما يعادل 88% من إجمالي محفظة القروض. وقد تسبب ذلك في نقص حاد في السيولة، حيث بلغ إجمالي المبالغ المحصّلة من أصل القروض خلال العام 1.8 مليون دولار فقط، مقارنة بمتوسط 5.5 مليون دولار في الظروف العادية. ولمعالجة هذا النقص، لجأت الشركة إلى خيارين:
   - البحث عن مصادر تمويل جديدة، وكانت النتائج محدودة، حيث تم الحصول على تمويل بقيمة 0.5 مليون دولار فقط من بنك القدس، في حين رُفض عدد من الطلبات الأخرى.
   - إعادة هيكلة القروض القائمة، وقد حققت هذه الجهود نجاحاً ملموساً ساهم في إدارة الأزمة.
3. **فرض رقابة صارمة على النفقات التشغيلية**، شملت تجميد علاوات غلاء المعيشة، وأية علاوات أخرى، عدم إحلال موظفين جدد مكان المستقيلين. كما تم إخضاع النفقات التشغيلية اليومية لرقابة مزدوجة من قبل دائرتي الشؤون الإدارية والمالية. وقد تم تحقيق نتائج إيجابية في هذا الجانب، حيث انخفضت النفقات التشغيلية بنسبة 18% مقارنة بعام 2023، وبنسبة 11% مقارنة بعام 2022.

4. **تبني سياسة تخصيص محافظة:** للتعامل مخاطر البيئة المرتفعة، حيث تم تخصيص مبلغ بقيمة 444 ألف دولار، ليصل إجمالي المخصصات إلى 11.5% من إجمالي المحفظة الكلية، وتخصيص كامل مبلغ قروض غزة 100%.

تشير النتائج النهائية لأداء عام 2024 إلى خسارة صافية بقيمة 163 ألف دولار. وهذا لا يعكس المؤشرات الحقيقية حيث أن ما يقارب من 71% من الفوائد التي سجلت هي فوائد مستحقة في حينه لكنها غير محصلة وهذا يصل إلى قيمة 1,480 مليون دولار. مما يعني إعادة عكس هذه الفوائد عن تحصيلها الفعلي.
وهذا التطبيق يتم استخدامه للتعامل مع ارتفاع حجم المخصصات.

حنين أبو فارس

رئيسة مجلس الإدارة

عيسى الشتلة

أمين سر مجلس الإدارة